لقاء تشاوري للتحضير للمؤتمر الرابع للسكان

كتب / شوقي احمد العباسي :

عقد يوم الأحد الماضي بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لقاء تشاوري للتحضير للمؤتمر الرابع للسكان برئاسة الأستاذ / أمين معروف الجند الأمين العام للمجلس الوطني للسكان ، وقد كرس هذا اللقاء لمناقشة التحضيرات لعقد المؤتمر الرابع للسياسة السكانية المزمع عقده في الربع الأخير من العام الحالي.

وناقش المجتمعون أهداف المؤتمر ومخرجاته والخطوات التحضيرية على ضوء الورقة المعدة من قبل الدكتور / عبد الحكيم الشرجبي ، كما اقر الاجتماع تشكيل مجموعة عمل لإعداد تصور كامل لأهداف المؤتمر والإجراءات اللازمة للتحضير من واقع الأهداف ، كم اقر المجتمعون ضرورة أن يكون هذا المؤتمر متميزا عن سابقيه من المؤتمرات وبما يساعد عمليا في تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان ، وبما يحقق توجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح وقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .

وأكد المجتمعون على ضرورة تقييم الفترة الماضية بايجابياتها وسلبياتها كخطوة مهمة لوضع تصور لأهداف ومخرجات المؤتمر القادم .

حضر هذا الاجتماع الإخوة / مطهر احمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان ، والدكتورة أروى الربيع وكيل وزارة الصحة والسكان ، وعدد من الإخوة المعنيين في الجهات ذات العلاقة .

المجلس الوطني للسكان
إشراف / الأمانة العامة

الاجتماع الأول للجنة الإعلام والتوعية السكانية للعام 2007م

كتب / شوقي احمد علي :

عقد بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني الاثنين الماضي الاجتماع الأول للجنة الإعلام والتوعية السكانية للعام 2007م برئاسة الأستاذ / مطهر احمد زبارة رئيس اللجنة ، وكرس الاجتماع لمناقشة التقرير الخاص بالخطط القطاعية في مجال التوعية السكانية للعام الحالي بالإضافة إلى مناقشة الأفكار الخاصة بتطوير عمل اللجنة وتقوية التنسيق لوضع خطط للإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني ووضع آلية لمراجعة وإقرار الرسائل الإعلامية التي تم إعدادها وإنتاجها وبثها .

هذا وقد اقر المجتمعون ضرورة عقد ورشة عمل لوضع خطة وطنية شاملة للإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني وكذا تشكيل لجنة فنية ومصغرة للنزول إلى الجهات المعنية لمناقشتها حول خططها وما الذي يحب عمله في هذا الجانب .

حضر الاجتماع الأستاذ / حسين عمر باسليم وكيل وزارة الإعلام المساعد نائب رئيس لجنة الإعلام والتوعية السكانية وعددا من المعنيين .

المرأة ومشكلة الفقر في اليمن

كتبت / أحلام عبده علي عبد الرحمن

تعد مشكلة الفقر في اليمن من المشاكل الأساسية والخطيرة التي استهدفتها الخطط والبرامج التنموية لعدة سنوات سابقة وقادمة ولقد ساهم اعتماد الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي إلى إضعاف الجهود والمعالجات الناجحة لظاهرة الفقر واتساع حدودها .

وللفقر أبعاد عده أهمها ، فقر الدخل في تلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية ، الفقر في انعدام الخيارات البديلة لتحسين المستوى المعيشي للأسرة ، وعلى الرغم من أهمية قوة عمل المرأة في تخفيف وطأة الفقر على الأسرة ، إلا إن ظروف الأمية وانعدام المهارات المهنية والموروث الثقافي عوامل أثرت سلبا في إطلاق طاقات عمل المرأة وإبداعاتها الإنتاجية .

نطاق الفقر

بينت مؤشرات الفقر في اليمن تزايد هذه الظاهرة منذ بداية التسعينات وحتى الآن حيث أظهرت الدراسات والمسوح التي أجريت أن نسبة الفقر عام 1992م في اليمن بلغت حوالي (19%) من مجموع السكان بمقياس متوسط إنفاق الأسرة على السلع الغذائية وغير الغذائية ، وبلغت نسبة الفقر في اليمن عام 1995م (21%) وفي عام 1996م بلغت نسبة الفقر حوالي (34.4%) وارتفعت النسبة إلى (47.6%) عام 1997م واظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1998م أن نسبة الفقر بلغت (41.8%) وحوالي (17.9%) من إجمالي السكان (أي أن حوالي 2.9 مليون نسمه) يعيشون تحت خط فقر الغذاء يعيش معظمهم في المناطق الريفية وهؤلاء غير قادرين على تامين متطلباتهم الكاملة من الغذاء والسكن والخدمات بينما حوالي (400.000) منهم يعيشون في المناطق الحضرية .

وخلال الأعوام 2003-1998م لوحظ أن نسبة الانخفاض في مؤشرات الفقر كانت محدودة وتشير تقديرات حديثة للبنك الدولي إلى انخفاض عدد السكان الفقراء من نسبة (41.8%) عام 1998م إلى (40.1%) من إجمالي الفقراء في اليمن عام 2008م، وهذا يعني عدم توقع ملموس في المناطق الريفية وبالتالي استمرار معدل الفقر فيها لحوالي (45%) خلال العام نفسه.

تبنت الحكومة اليمنية الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2005-2003م) برفقة مجموعة من الإجراءات في الإصلاح الاقتصادي والإداري ، وبالرغم من النتائج الايجابية التي تحققت فقد برزت آثار سلبية عدة أهمها تزايد نسبة الفقر في أوساط المجتمع وحددت الإستراتيجية أهداف لتحقيق الفقر في اليمن وانخفاض نسبة الفقر بحوالي (13.15) لتصل النسبة مع نهاية 2005م إلى (35.9%) .

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن عدد الفقراء في اليمن حسب النوع الاجتماعي إلا أن مؤشرات ارتفاع الأمية بين النساء خاصة في الريف ، وارتفاع عدد النساء العاملات بدون اجر خاصة في الريف تدل على إن النساء أكثر معاناة من الفقر مقارنة بالرجال .

ومن أسباب فقر المرأة :

1. ارتفاع نسبة الخصوبة إلى (6.2%) .
2. انخفاض المستوى التعليمي لقطاع واسع من السكان .
3. ارتفاع نسبة الأمية بين النساء .
4. البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة .
5. ارتفاع معدل الإعالة بين النساء لضعف نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي .
6. الموروث الثقافي المعيق لتوسيع قاعدة مشاركة المرأة اليمنية .

ارتفاع عدد حالات الإصابة بالإيدز في المنطقة العربية

كتب / أمين عبد الله إبراهيم :

أصبحت نقص المناعة البشرية/ الايدز احد الاهتمامات في المنطقة العربية ، ومنها بلادنا اليمن ، بعد أن شهدت المنطقة ظهور الوباء لأول مره منذ أواخر الثمانينات ، ورغم الانتشار البطيء لهذا الوباء الخطير مقارنة بأنحاء أخرى من العالم ، إلا أن المعلومات الحديثة تشير إلى أن عدد حالات الايدز بدأ يرتفع بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة ، بحيث يمكن القول بعدم وجود حزام مانع ضد انتشاره في كل دول المنطقة ، ففي عام 2002م كان عدد المصابين بفيروس الايدز (550.000) شخصا كبارا وصغارا في المنطقة ، كان عدد المصابين منهم في الفئة العمرية (15-29) سنه حوالي (160.000) حالة.

وقد تبين من خلال استقراء بيانات مسوح صحة الأسرة التي أجريت في البلدان العربية ، كالمسح (السوري ، والتونسي ، والجزائري ، واليمني ، والجيبوتي ، والأردني) ، أن غالبية الشباب قد سمع عن الأمراض المنقولة جنسيا ولديهم معارف بها ، وان كان السماع والمعرفة أكثر بمرض الايدز مقارنا بغيره من الأمراض .

فتتراوح نسبة السماع والمعرفة بهذا المرض في عدد من الدول العربية ما بين 88.2% و 100 % في تونس لدى الذكور والإناث ، وبين 80 % في سوريا و53% في اليمن ، كما يعرف الشباب طرق العدوى بالايدز ، ومنها انه ينتقل عن طريق العلاقات الجنسية غير الآمنة ، فتتراوح نسبة من رأى بذلك ما بين 70% في الأردن إلى 95 % في المغرب وأكثر من 90% في اليمن ، ومن رأى بأنه ينتقل عن طريق نقل الدم مابين 17 % في جيبوتي إلى 39 % في اليمن و93% في المغرب ، وعن طريق الحقن مابين 8 % في جيبوتي إلى 52 % في اليمن و39 % في الجزائر .

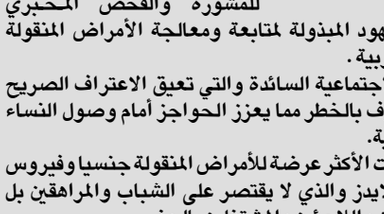

ورغم معرفة غالبية الشباب بالأمراض المنقولة جنسيا وبطرق الوقاية منها في بعض الدول العربية ، إلا أن الكثير منهم لديه تصورات خاطئة عن الوباء وكيفية انتقاله وطرق الوقاية منه ، فمثلا 8% فقط من النساء السودانيات و18% من الفلسطينيات يعرفن أماكن توفر الفحص المخبري للكشف عن الفيروس ، كما أن 26 % فقط من المراهقات الصوماليات سمعن بالايدز منهن 1 % فقط يعرفن كيفية حماية أنفسهن منه .

وختاما يمكن القول انه بالرغم من التقدم المحرز في مجال التصدي لشيوع هذا الوباء في منطقتنا العربية ، إلا أن ثمة تحديات في مجالات عديدة ، فلم تدمج مناهج التعليم المعرفة الخاصة بفيروس الايدز ، ولم تتقدم آليات ووسائل وخدمات الرعاية والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا بالشكل المطلوب ، ولم يوثق انتقال العدوى بالفيروس من آلام إلى الطفل في غالبية دول المنطقة ، لذلك فانه مع غياب تدابير Sريحة وفعالة ستتفاعل عوامل كثيرة لإحداث أزمات تعايشها مناطق أخرى في العالم ، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

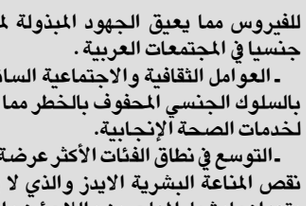

- غياب النظم الوطنية الفعالة للمراقبة والذي يعطل عمليات الرصد والتقييم لديناميكيات الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس الايدز في المنقطة .
- عدم توافر خدمات طوعية للمشورة والفحص المخبري للفيروس مما يعيق الجهود المبذولة لمتابعة ومعالجة الأمراض المنقولة جنسيا في المجتمعات العربية .
- العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة والتي تعيق الاعتراف الصريح بالسلوك الجنسي المحفوف بالخطر مما يعزز الحواجز أمام وصول النساء لخدمات الصحة الإنجابية.
- التوسع في نطاق الفئات الأكثر عرضة للأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية الايدز والذي لا يقتصر على الشباب والمراهقين بل يتعداهم ليشمل المهاجرين واللاجئين والمشتغلين بالجنس .
- الارتباط الوثيق بين انتشار الوباء وتكريسه باتساع نطاق الفقر البشري الذي تشهده المنطقة ، فالفقر والتخلف والأمية من بين العوامل المساهمة الرئيسية في انتشار فيروس الايدز .

ومن هنا يمكن القول انه إذا أردنا أن تكون هناك وقاية حقيقية من الإصابة بالفيروس ، فيجب على الحكومات والدول جمعاء أن تكفل حصول شرائح المجتمع كافة وخاصة الشباب والشابات على المعلومات والخدمات الضرورية لتنمية المهارات التي يحتاجونها للحد من خطر تعرضهم للإصابة بالفيروس .

علماء الدين يصححون المفاهيم الخاطئة حول تنظيم الأسرة

استطلاع / شوقي العباسي

الأسرة وتنظيم أمور حياتها وترابط أفرادها وإعدادها إعدادا سليما وتحقيق الحياة السعيدة لها في ظل النظام الإسلامي كان وما يزال هدفا أساسيا وغاية من غايات الدين الإسلامي، كما أن الإسلام جاء ليعالج أمور الناس الدينية والدنيوية، ووضعت لذلك مساحة واسعة للجديد والمبتكر في حياة المجتمع الإسلامي وما يطرأ عليها من تطورات ومستجدات تتعلق بحياة الأفراد والمجتمعات، ومن هذه القضايا المتعلقة بحياة الناس قضية تنظيم الأسرة التي احتلت مكانة كبيرة عند فقهاء الإسلام وعلمائه لأهميتها من الناحية الاجتماعية والتنموية والدينية.

ولأهمية الموضوع، الصحيفة استطلعت آراء العديد من المعنيين حول هذه القضية من منظور إسلامي وكانت الحصيلة كالتالي:-

"توضيح المفاهيم أولاً"

بداية تحدث إلينا الشيخ/حسن عبدالله الشيخ /وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد المساعد حيث قال:-

قبل أن نبدأ في بيان دواعي تنظيم الأسرة سواءً كانت شرعية صحية أو اختيارية لابد من تحديد المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم، حتى لا يختلط الأمر على من لم يتعامل مع هذا الموضوع من قبل، فهناك ثلاثة مفاهيم يجب أن يعرفها المجتمع ويفرق بينها: المفهوم الأول قطع النسل كليا وهذا يتعارض مع سنة الله في الكون القائم على الإعمار والبناء .

والمفهوم الثاني هو الحد من النسل بمعنى أن يحدد العدد لكل فرد عن طريق الالتزام والإكراه فهذا غير جائز لأن فيه مصادرة للحقوق.

أما الثالث فهو تنظيم النسل، ويعني تحديد فترات زمنية للولادة لأسباب شرعية أو صحية أو اختيارية.

وأوضح الشيخ حسن بأن المستجدات الحياتية بحاجة إلى نظرة فاحصة تراعي الظروف القائمة والمتغيرات الحادثة وعدم الجمود على أحكام سابقة طالما "أن المسالة تقع في نطاق الاجتهاد ، ومتى كانت المصلحة فثم وجه الله وبالتالي فإن القصد من دواعي تنظيم النسل "الأسرة" الأسباب التي من خلالها تحكم على صحة الفعل أو بطلانه اعتمادا على شرعية السبب أو عدم شرعيته، وشرعية الأسباب ليست محصورة في صراحة النصوص أو وضوحها للدلالة على اعتبارها، بل هناك المقاصد الشرعية والقواعد الفقهية والمصالح المرسلة التي تحدد طبيعة الحكم على الأشياء وجودا وعدما صحة وفسادا.

وأضاف: إن الخطيب الماهر والداعية الفاهم يكيف الحكم الفقهي وفقا لتلك القواعد والتصورات سواءً كان الموضوع طبياً أو سياسياً واقتصادياً أو اجتماعياً ، وبهذا نثبت صلاحية شرع الله لكل زمان ومكان ، وعندها ننزله إلى مستوى الواقع معالجاً للمشاكل الحياتية المستجدة، وبالعودة إلى دواعي تنظيم الأسرة، فإن الكثير من الأسر تعاني من المشكلات التي تجعلها تعيش حياة غير مستقرة دون أن تهتدي إلى استخدام الوسائل المانعة للحمل، رغم مشروعية استخدام هذه الوسائل من الناحية الدينية وعن الكثير من الفقهاء والعلماء كونها مقيدة بضوابط شرعية وليست مثار خلاف.

ويختتم الشيخ حسن حديثه قائلاً: إن متطلبات الحياة اليوم تختلف عنها بالأمس، وهي تثقل كاهل الأسر الفقيرة، من حيث تلبية متطلبات الأبناء، حتى أصبح الكثير من الأسر تحرم أبناءها من الكثير من الحقوق ، وبالتالي فإن الكثرة من إنجاب الأطفال لها ضوابط، فالكثرة التي تترتب عليها المباهاة هنا هي الكثرة التي يكون بناؤها قائماً على استيعاب جميع عناصرها استقامة على القيم وقوة في الأجسام وتأثيراً في واقع الحياة وإلا فسوف تكون الكثرة كما وصفها الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) "غثاء كغثاء السيل" لا تنفع ولا تفيد.

"دور الخطباء والمرشدين"

الشيخ / مهدي صالح الريمي- مدير مكتب الأوقاف والإرشاد في محافظة عمران تحدث قائلا:

قضية تنظيم الأسرة يجب أن يعرف الناس أهميتها وفؤائدها، وكذا مشروعيتها في الإسلام، قال سبحانه" والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة" صدق الله العظيم، وجاء في الحديث "كنا نعزل والقرآن ينزل" ، فالموضوع هام وفوائد التنظيم تعم الأسرة والمجتمع بشكل عام وكذا الأم والطفل بشكل خاص، بالإضافة إلى الفائدة التي يجنيها رب الأسرة من حيث عدم إرهاقه في توفير المتطلبات الكثيرة من حيث زيادة العمل المتواصل ومضاعفات ساعات العمل لكي يوفر المتطلبات للأسرة والأولاد في حالة كثرة الأولاد، على عكس ذلك إذا كان للأب عدد قليل من الأطفال فإنه سيقوم بتوفير احتياجاتهم بشكل أسهل ويرعاهم بشكل صحيح، وهنا أقول بأنه يجب على رب الأسرة أن ينظر إلى حالته المعيشية حتى يقوم بتنظيم أسرته على مستوى ماهو متاح له، ولا ينجب الكثير من الأطفال وبالتالي لا يستطيع توفير متطلباتهم ، ويدخل في دوامة من المشاكل ترهقه نفسيا وجسديا.

ويختتم الشيخ مهدي حديثة قائلا: وهنا تكمن أهمية دور الخطباء والمرشدين في طرح هذه القضية من خلال المنابر لإيضاح الجانب الشرعي لهذه القضية حتى تتضح الصورة أكثر لدى الناس حولها ويزول اللبس عنها، لأن رسالة الجامع أو المسجد لها أثر كبير في نفوس الناس وقناعاتهم للاستفادة من الوسائل المتاحة فيما يخص تنظيم الأسرة، وأقول لمن عنده شئ مغلوط فيما يخص هذه القضية بأن يزور قطاع التوجيه والإرشاد بوزارة الأوقاف والإرشاد ويطلع على الفتاوى والكتب التي صدرت بهذا الشأن حتى إذا تكلم عن الموضوع يتكلم عنه عن علم ومعرفة وقناعة كاملة.

"فوائد تنظيم الأسرة"

الشيخ/ وضاح حسن عاطف إمام وخطيب جامع يقول: الدين الإسلامي دين يسر جاء ليعالج الأمور الدينية والدنيوية للناس، وفيما يخص قضية تنظيم الأسرة وتنظيم النسل هي قضية ليست جديدة في رأيي وإنما كانت موجودة في زمن الرسول حيث جاءت الأحاديث الدالة على ذلك وكان العزل أحد الطرق التي تستخدم في زمن الصحابة، وبالتالي يجب أن يعرف المجتمع بأن تنظيم النسل جائز شرعا بحسب الفتاوى التي أصدرها العلماء والفقهاء في هذا الجانب، لما لها من فوائد كبيرة على الأسرة والمجتمع فالأسرة تستفيد من حيث صحة الأم والطفل والمعيشة الجيدة في المجتمع، وأما فائدة المجتمع تكمن من حيث الحفاظ على مستوى متوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة وخفض نسبة الخصوبة الحالية حتى تتحقق البرامج التنموية.

ويؤكد الشيخ وضاح على أهمية طرح هذه القضية من قبل الخطباء في المساجد لما لذلك من أهمية في إيصال الرسالة بهذا الشأن، وإيضاح الجانب الشرعي لهذة القضية حتى تتولد لدى الناس قناعات كبيرة بأهمية الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة ، لأن دور المسجد كبير في توضيح الكثير من القضايا الاجتماعية التي تهم المجتمع، والتي يجب أن يتناولها الخطباء والمرشدون من جانب شرعي لإزالة اللبس والغموض عن كثير من القضايا ومنها القضية السكانية وأهمية تنظيم الأسرة، لمالها من علاقة كبيرة على مستوى النمو السكاني الكبير وآثاره السلبية على المجتمع.

"شريعة حية"

الأستاذ/ محمد الصبري – مدرس تربية أسلامية تحدث عن الموضوع بالقول: إن الدين الإسلامي يدعو إلى تنظيم الأسرة من أجل سعادتها ومراعاة لظروفها والحالات التي تطرأ على الأسرة مما تدعوها إلى تنظيم شؤون حياتها كلها ومنها تنظيم الأسرة والمباعدة بين المواليد لما له من فؤائد صحية واجتماعية بالإضافة إلى الاهتمام من قبل الأسرة بالأبناء ورعايتهم بما يكفل لهم الحياة السعيدة فالإسلام يريد النسل القوي الصالح لعمارة الأرض عقلا وروحا وجسدا وخلقا ولا يريد النسل الهزيل الذي لا ينفع والغير قادر على بناء المجتمع.

وبالتالي فالتشريعات الإسلامية تهدف إلى خير الناس في حياتهم ودينهم ودنياهم، وفيها من الحلول لمشكلات البشرية ما يجعلها بحق شريعة حية صالحة لكل زمان ومكان.

"مجتمع قوي"

الأستاذ/ أحمد البعداني إمام وخطيب مسجد: يرى بأن الصحة بكل جوانبها الوقائية والعلاجية هي أول عامل لقيام المسلم بواجباته، وتعتبر الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أحد تلك العوامل، لمالها من فوائد كبيرة على الفرد والمجتمع ، والله يريد بنا اليسر وشريعة الله بنيت على السماحة قال تعالى" لا يكلف الله نفسا إلا وسعها" صدق الله العظيم.

فمسألة تنظيم الأسرة يجب أن يدرك الجميع أهميتها في إيجاد مجتمع قوي يتناسب عدد سكانه مع ما هو متاح من موارد طبيعية واقتصادية، بالإضافة إلى الأهمية الصحية التي سيستفيد منها أفراد الأسرة جسديا ونفسيا واجتماعيا.